

شروط تفعيل التنشئة الاجتماعية لقيمة المواطنة في ظل تحدي العولمة الثقافية

أيت عيسى حسين

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة

مقدمة :

بالنسبة لمسألة المواطنة، فإن الخوض في المناقشة الفلسفية المتعلقة بمفهومها ودلالاتها وأبعادها وخلفياتها الأيديولوجية وخصوصيات سياقاتها الحضارية، ينبغي أن لا يشغل الحيز الأكبر من اهتمامنا، على جدارته بالبحث، خاصة بالنسبة إلينا نحن الذين ننتمي إلى البلاد التي لم تتحقق فيها الديمقراطية بعد، سواء في مجالها الثقافي أو مرتعها السياسي، ولم يتجسد بعد على أرضها مجتمع المواطنة بمختلف أبعاده .

فتركيز الاهتمام ينبغي أن ينصب على البعد العملي أو البعد التطبيقي لمسألة المواطنة، فالمسألة نظرا لظروفنا واحتياجاتنا الزمنية و الجغرافية تواجهنا من وجهة النظر العملية وليس من وجهة النظر المعرفية البحتة، فالقضية ليست قضية بحث فلسفي في المواطنة، دون أن نقلل من أهمية هذا الجانب، وإنما الذي يهمنا الآن هو البعد العملي بمعنى أن نأخذ الدلالات العملية والتطبيقية والسلوكية للمواطنة، ونبحث أيضا في الأساليب الناجعة الكفيلة بتحقيقها في أرض الواقع، ونعالج العقبات التي تشكل مصدر العطالة فتحول دون تحويل المواطنة إلى مواقف وسلوكيات يومية لدى الفرد الجزائري ، ينبغي أن نجيب عن تساؤلات كيف ولماذا ؟ كيف يمكن الترويج لقيم المواطنة في مجتمعنا؟ ولماذا لم نحقق المواطنة في واقعنا بعد رغم كل الاهتمام والجهد المبذول على الأقل من الناحية الشكلية والكمية ؟ .

فهي قضية ينبغي أن تطرح على مستوى عالم السلوك وليس على مستوى عالم المعرفة، وأن تطرح في ظل انعكاسات العولمة عامة وبعدها الثقافي خاصة، فيبعد انحسار البعد المحلي أمام الوطني فإن هذا الأخير يتعرض بدوره للإزاحة أمام المد العالمي .

انطلاقا من تحديد وظيفي لمفهوم وقيم المواطنة، وإبراز محورية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الترويج للوطن والمواطنة في ظل مخاطر وتحديات العولمة الثقافية، فإن هذه المداخلة تحاول تقديم إجابة من منطلق مبدأ الكل المتضامن عن تساؤل جوهري متجدد حيال الشروط والمحددات الضرورية والكافية الكفيلة بتحقيق أقصى حدود فعالية أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية لمهمة غرس قيمة المواطنة لدى الشباب وتحويلها إلى سلوك أو ممارسة يومية، وهي أيضا إجابة عن تساؤل ضمني يتعلق بعوامل العطالة التربوية التي أصبحت تنسم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فتحول دون تحقيقها للتأثير التربوي في شخصية وسلوك الفرد .

1 - مفهوم المواطن و المواطنة ، رؤية عملية :

المواطن (Citoyen – Citizen) حسب تعريف عالم الاجتماع (أنتوني غدنز) هو "عضو في جماعة سياسية، تكون العضوية فيها مرتبطة بسلسلة من الحقوق والواجبات على السواء" (1)، وهو حسب ما جاء في قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية "عضو في أي دولة له حقوق وامتيازات يكفلها دستور تلك الدولة ويتساوى فيها جميع الأشخاص، وكذلك الحال بالنسبة للواجبات" (2).

وعليه فإن المواطن هو كل فرد ينتمي إلى مجتمع سياسي أو دولة، له حقوق عليها مثل الحماية وعليه واجبات اتجاهها مثل الخضوع لسلطتها، في إطار مبدأ المساوات بين كل المواطنين.

أما المواطنة (Citoyenneté – Citizenship) فهي "صفة المواطن" (Qualité de citoyen) (3) الذي يتمتع بجميع حقوقه المدنية والسياسية في دولة أو مجتمع سياسي معين، فهي مكانة قانونية تتعلق بالعضوية في دولة أو مجتمع سياسي سواء بالولادة أو باكتساب الجنسية، وقد أكد الفيلسوف (جون جاك روسو) على مفهوم المواطنة معلنا أنه يعتمد على دعامتين أساسيتين، المشاركة الإيجابية للفرد في عملية الحكم، والمساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد (4)، كل مواطن يمارس مواطنته وفق ما تنص عليه القوانين وتمليه أعراف المجتمع الذي ينتمي إليه، فالمواطنة مفهوم نسبي، تختلف دلالاته تبعاً لاختلاف المجتمعات والنظم السياسية.

يمكن أيضاً أن ننظر إلى المواطنة باعتبارها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة)، يحددها القانون ويحكمها مبدأ المساواة، بحيث يقدم الطرف الأول من خلالها الولاء و يتولى الثاني مهمة الحماية، وقد استخدم مصطلح المواطنة في علم الاجتماع للإشارة إلى الالتزامات المتبادلة من جانب الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين ، لكن عليه في نفس الوقت أن يؤدي بعض الواجبات، وقد أكد (د. بورجان) (D.W borgan) أن فكرة المواطنة ذات جانبيين، الأول يتمثل في الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة للشخص حتى تستعين بأرائه في وضع وتنفيذ سياستها، والثاني يتمثل في التزامه بالإسهام الفعال وخضوعه لما يترتب على ذلك من نتائج (5).

2 - قيم ودلالات المواطنة :

يظهر مما سبق أن المواطنة تتشكل أساساً من بعدين متكاملين، بعد الواجب وبعد الحق، وهذا التعريف البنيوي بقدر ما هو بسيط فإنه عميق كل العمق، لأنه يبرز مباشرة جوهر مسألة المواطنة، ويبدو لنا من خلال استقراء تعاريف المواطنة ودلالاتها وأبعادها

وعلاقتها بمجموع المفاهيم الأخرى الناجعة، أن معادلة حقوق وواجبات المواطنة ترتكز على خمس قيم أساسية أو مدلولات جوهرية، هي :

أولاً - المواطنة انتماء: فهي مكانة قانونية تعريفية لانتماء الفرد إلى مجتمع سياسي على رقعة جغرافية محددة، ينشأ على أساسه شعور نفسي واقتناع ذهني بهذا الانتماء، الذي يتجاوز كل ما هو عرقي أو ديني أو مذهبي. هذا الانتماء ببعبه القانوني والنفسى، هو الأساس الذي تقوم عليه الأبعاد الأخرى للمواطنة، وحتى الولاء للوطن فإنه ليس ولاء أعمى بل هو ولاء نقدي، فالمواطن له واجب الولاء ولكن له حق الاعتراض على السياسات التي يعتقد أنها لا تخدم مصلحة البلاد.

ثانياً- المواطنة مساواة: فهي تتيح العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع ، بكل ما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وبدون أدنى تمييز قائم على أي معيار، كالدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، خاصة بالنسبة للحقوق المدنية و السياسية، كتكافؤ الفرص أمام التعليم والعمل، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء، والحق في الحماية والأمن و الخدمات الصحية و غيرها .

ثالثاً- المواطنة حرية: فالمواطن يتمتع بحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحرية التعبير عن الرأي مهما كان مخالفا للتوجهات السياسية للسلطة الحاكمة، وحرية المشاركة في مختلف النشاطات الاجتماعية والسياسية، في إطار الالتزام بمبادئ الشرعية وعدم الإضرار بالمصلحة والأمن العام واحترام حرية الآخرين وحقوقهم ككل، فحرية المواطن ليست مطلقة بل نسبية، وهو في مجال نسبية حريته يتمتع في الحقيقة بهامش كبير من الحرية .

رابعاً- المواطنة مشاركة : يمكن القول بأن من لم يهتم بشؤون الوطن وقضاياها فليس مواطناً حقيقة، بل إن المشاركة الفعلية في الحياة العامة للمجتمع حق وواجب على المواطن في أن واحد، وهي تتخذ عدت أشكال وتتنظم ضمن أطر متنوعة، كالجمعيات والنقابات المهنية والأحزاب السياسية، وهي تتيح ربط الفرد بمجتمعه، لتنظيم تبادل الرؤى بفعالية ومرونة، والاهتمام لا ينبغى أن يقتصر على مشاهدة برامج الأخبار بل يتعداه إلى التعبير عن الرأي والدفاع عنه والعمل على تحقيقه، في إطار مبدأ أولوية المصلحة العامة والتقييد بالأطر القانونية. إن المواطنة تقتضي الاندماج في المجتمع والمساهمة العملية في الحياة الديمقراطية والاهتمام بما بكل ما يجري، وليس فقط بالقضايا الشخصية أو العرقية أو الطائفية أو المحلية أو الفئوية أو المهنية أو الجهوية، فالمواطنة انتماء للوطن كله، وهي تتطلب أيضاً المشاركة والمساهمة بالرأي والفعل في شتى المجالات، وقد يقتضي ذلك مقاومة الإقصاء والتهميش، فلا ينتظر المواطن أن تتاح له فرصة المشاركة بل ينبغى أن يفرض نفسه، فالوطن ليس حكراً على أحد.

خامسا- المواطنة مسؤولية: يقول المفكر والفيلسوف طارق رمضان في محاضرة له حول الموضوع: (إن المواطنة مسؤولية قبل كل شيء، فهي لا تعني أبداً أن تجلس مطالباً بحقوقك وإنما أن تقف متحملاً لمسئولياتك) هذه المسؤولية تتضمن القيام بالعديد من الواجبات مثل دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين، بل الدفاع عنها إذا تعرضت للانتهاك. إن المواطنة في معناها العميق هي أن يعتقد الفرد بأن موافقه وسلوكاته هي التي تحدد مصير المجتمع وليس العكس، فالتقدم أو التخلف الاجتماعي هو حاصل ضروب الفعاليات أو اللافعاليات الفردية.

3 - مفهوم ووظائف التنشئة الاجتماعية:

التنشئة (أو التربية) الاجتماعية هي العملية التي تتيح للفرد أن يتعلم ويتبنى القيم والمعايير وأنماط التفكير والسلوك الخاص بمجتمعه، وبتعبير (فيليب كابان) و(جان فرانسوا دورتيه) فإنها "عملية يستوعب من خلالها الأفراد المعايير وضوابط السلوك وثقافة المجتمع الذي ينتمون إليه"⁽⁶⁾.

أو هي العملية التي يتحول بواسطتها الإنسان من كونه فرداً إلى أن يصبح شخصاً، بفضل التغيير الذي يعترى صفاته البدائية الغريزية التي تربطه بالنوع (الطبيعة) إلى صفات ثقافية تربطه بالمجتمع، إنها باختصار إدماج الفرد في مجتمعه⁽⁷⁾.

إن التنشئة الاجتماعية هي الجسر الذي يعبر بواسطته الفرد نحو المجتمع و يعبر بواسطته أيضاً المجتمع نحو الفرد، وهذا العبور المزدوج لا يفهم إلا من خلال مفهومى الثقافة والشخصية، فهي تضطلع بمهمة أساسية هي تشكيل شخصية الفرد وفق قالب النمط الثقافي لمجتمعه، وهي بذلك تكتسي أهمية قصوى سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للمجتمع، إذ تحقق الوظائف التالية:

- 1/ إدماج الفرد في مجتمع يتسم بالضرورة بنمط ثقافي مميز.
- 2/ تحقيق توازن ووحدة شخصية الفرد، وتقليص احتمالات الصراع النفسي والاضطراب السلوكي.
- 3/ تحقيق التوازن والانسجام ضمن ثقافة المجتمع، وتقليص احتمالات الصراع القيمي والإيديولوجي.
- 4/ المحافظة على استمرار النمط الثقافي للمجتمع، أي هويته الحضارية.
- 5/ تحقيق التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بفضل المرجعية الثقافية المشتركة (توقع الأدوار وردود الفعل)
- 6/ ضبط السلوك الاجتماعي بتفعيل الرقابة المعنوية، للتخفيف من الانحراف الاجتماعي الناتج عن اللا معيارية.

7/ بناء شبكة الروابط الاجتماعية لتمكين العمل الجماعي المشترك الضروري لتحقيق مشروع المجتمع.

4 - فخ العولمة الثقافية :

بعد أن كانت المجتمعات كينونات مستقلة ومنعزلة داخل حدود جغرافية وثقافية شبه مغلقة، فإن التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية كسرت هذا الطوق وفتحت حدود المجتمعات على بعضها البعض؛ فالبعد المحلي والوطني فسح المجال تدريجياً للبعد العالمي أو العولمة، تلك الظاهرة التي تتعرض لها البشرية لأول مرة منذ فجر تاريخها، والتي حسب عالم الاجتماع (العايشي عنصر) صيرورة العالم واحداً.

يعرّف البنك الدولي العولمة بأنها: (التكامل المتنامي للاقتصادات والمجتمعات حول العالم)، وهي تعكس حجم ونوعية التغييرات في المجتمعات والاقتصاد العالمي الناتجة عن الزيادة الهائلة في التجارة الدولية والتبادل الثقافي، لقد شبهت المجلة البريطانية (The Economist) العولمة بسطر ورد في أغنية (Imagine) لـ (جون لينون John Lennon) يقول فيه: "تصور غياب الدول، فهو ليس بالأمر الصعب".⁽⁸⁾

في العام 2000 أصدر صندوق النقد الدولي موجز قضايا حمل هذا العنوان المثير للتأمل: "العولمة: تهديد أم فرصة"، وصف العولمة على أنها "عملية تاريخية، ناتجة عن الابتكارات الإنسانية والتقدم التكنولوجي، وبأنها تشير إلى التكامل المتزايد بين الاقتصادات العالمية، وبالأخص من خلال التجارة والتدفقات المالية"⁽⁹⁾، لقد ارتبطت العولمة المستندة إلى الفلسفة الليبرالية الحديثة بتحرير الأسواق المالية والنقدية من معظم الضوابط التقليدية التي كانت تحكم العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة.⁽¹⁰⁾

صحيح أن عدداً كبيراً من الناس يفكرون بمقاربة التجارة المتحررة عندما يفكرون في العولمة، وصحيح أنه خلال السنوات الأخيرة سيطرت الآثار الاقتصادية للعولمة على النقاش حول هذه الظاهرة، لكن هناك للعولمة بُعداً نفسياً قوياً لعله الأهم من كل ذلك. ففي الستينات من القرن الماضي ابتكر محلل وسائل الإعلام (مارشال ماكلوهان) المصطلح الشهير "القرية العالمية، الذي أطلقه ليصف التحول الثقافي العميق في عالم تصل فيه موجات الراديو إلى كافة أرجاء الكوكب، وتصل هذه الأرجاء بعضها ببعض، حلّ (ماكلوهان) مجالات التقدم في تكنولوجيا الاتصالات، التي مزّقت المجتمعات التقليدية كما الحديثة، قبل وقت طويل من ظهور العالم المترابط سلكياً الذي نعيش فيه اليوم.

ثم دفع علماء عديدون بهذا التحليل إلى أبعد من ذلك بكثير، وفي نفس السياق فإن (أرجون ابا دوراي)، وهو عالم الانثروبولوجيا الهندي الشهير، يعتبر العولمة على أنها "الاسم لثورة صناعية جديدة بالكاد بدأت تقودها تكنولوجيات قوية في الإعلام والاتصال،

وأنة نظراً لحدائتها، فإنها تفرض أعباءً على مواردنا اللغوية والسياسية لفهمها وإدارتها، وهو يقدم تصنيفاً خماسياً لأنواع الترابطات المميزة العولمة، تتمثل في الانتقال عبر حدود الدول لكل من: البشر، والأموال، والأفكار، والصور الإعلامية، والتكنولوجيات.⁽¹¹⁾

إن المفكر والفيلسوف (محمد عابد الجابري) يخلص بعد تحليل معمق للمسألة إلى القول بأن العولمة هي نهاية السياسة وبداية الفوضى، وهذا انطلاقاً من المفهوم البسيط للسياسة، أي باعتبارها تدبيراً لشؤون الدولة بمساهمة المواطنين في المناقشة واتخاذ القرار⁽¹²⁾، وفي نفس السياق يخلص الباحثين الألمان المتخصصين في موضوع العولمة (هانس بيتر مارتين و هارولد شومان) في الدراسة المعمقة والممتعة المعنونة: (فخ العولمة) إلى أن النموذج الحضاري الغربي لم يعد صالحاً لبناء مستقبل الإنسانية، أي لبناء مجتمعات قادرة على النمو والانسجام مع البيئة وتحقيق التوزيع العادل للثروة، فالتحول التاريخي القائم تنعدم فيه فرص التقدم والرخاء، ويسوده التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والانحطاط الثقافي، في ظل ثقافة التمييز التي تفرضها العولمة.⁽¹³⁾

وإذا كانت العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد بامتياز (اقتصادي، سياسي، قانوني /عسكري، أمني ..) ، ودون تبني نظرة ذرية للمسألة، فإننا سوف نركز على بعدها الثقافي لإبراز مخاطره على التنشئة الاجتماعية.

ونبدأ التحليل من نقطة الانطلاق الحتمية، أي من مفهوم (الثقاف)، الذي يعني حسب علماء الأنثروبولوجيا، أمثال R. Linton (R. Redfield M. J Herkovits) ، مجموع الظواهر الناتجة عن الاتصال المباشر والمستمر بين جماعات ذات ثقافات مختلفة والتي تؤدي إلى حصول تغيرات على النماذج الثقافية لإحدى أو كل هذه الجماعات، واليوم يستخدم هذا المفهوم بمعنى أكثر تحديداً، فخلال اتصال أو احتكاك ثقافي بين مجتمعين متباينين في القوة فإن المجتمع الأقوى يفرض ثقافته على الأضعف، أو حسب تعبير (R. Bastide) (Acculturation forcée)⁽¹⁴⁾ خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار القانون الاجتماعي الذي اكتشفه العلامة (ابن خلدون): (المغلوب مولع دائماً بتقليد الغالب)؛ إن هذه المعادلة الغير متكافئة للثقاف هي الأساس الذي تقوم عليه في أن واحد فعالية وخطورة العولمة الثقافية.

إن مدلول العولمة الثقافية ينقسم إلى مستويين اثنين، أما الأول فهو حركية المنتجات الثقافية على مستوى كوكب الأرض؛ فالصورة والموسيقى والكلمات تشكل الثقافة بالمعنى التقليدي، بينما السينما وإنتاج حوامل الموسيقى المسجلة كالأشرطة والأقراص وكذا طباعة ونشر الكتب والمجلات فتعتبر صناعات ثقافية، يضاف إلى المنتجات الثقافية السابقة منتجات أخرى كالألبسة والمأكولات والأثاث واللعب وغيرها، وكلها تحمل قيم ودلالات ثقافية. وأما المستوى الثاني فهو توحيد النموذج الثقافي عبر العالم، فالعولمة الثقافية تتجسد من خلال توحيد الأشياء المستهلكة والممارسات الثقافية وأنماط الحياة، إن بث المنتجات

الثقافية الغربية يؤدي إلى نشر قيم النموذج الحضاري الغربي: النزعة الاستهلاكية الشنيئة، السلوك الفردي (العقلاني) المحكوم بالمصلحة المادية، التمرد على النماذج الثقافية المحلية والولع بكل ما هو أجنبي...، فالتغريب من خلال تسويق وتسليع العالم يقضي على التنوع الثقافي للمجتمعات، بل يؤدي إلى ما يمكن تسميته ب: إبادة ثقافية (Ethnocide) .

5- التنشئة الاجتماعية في مهب الريح :

بفضل ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية أصبح العالم أشبه بقرية صغيرة، لكن هذا الوضع أصبح يواجه مجتمعاتنا بتحدى تحقيق معادلة جد صعبة تقتضي الاندماج في العالم والحفاظ على الهوية الثقافية في الوقت ذاته، أي التوفيق بين المحافظة على الأصالة وتحقيق المعاصرة.

فلقد أسهمت العولمة الرأسمالية في زيادة التفاوت الاجتماعي الاقتصادي والتعليمي المعرفي، كما أن الرهانات الاقتصادية المصاحبة لها قد فرضت على حكومات العالم الثالث خصخصة بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمؤسسات الإعلامية والتعليمية؛ وقد أدى طغيان الأهداف والمعايير ذات الطابع الاقتصادي، بالإضافة إلى التدفق الحر للأفكار والقيم عبر الحدود قد أدى إلى إضعاف فعاليتها التربوية واختلال اتساقها مع هوية المجتمع وخصوصياته الحضارية. ويمكن إجمال المخاطر التربوية للعولمة الثقافية في العناصر التالية (15):

أ/الإغراق الإعلامي و الاجتياح القيمي :

تعمم بسرعة استخدام التلفزيون الموصول بالفضائيات في الأسرة الجزائرية، بل بات يمثل وسيلة أساسية للترفيه والتثقيف، إضافة إلى الانترنت والألعاب الإلكترونية، وقد أثر بعمق في الدور التربوي للأسرة والتفاعل الاجتماعي داخلها، فالقنوات الفضائيات العربية والأجنبية تبث كم هائل من المضامين القيمية المناقضة تماما للثقافة الجزائرية الأصيلة، هذا التناقض يفسر جزئيا تعدد أجهزة التلفزيون في الأسرة الواحدة، لكنه لا يخفف المشكلة بل يزيدا تعقيدا. أضف إلى ذلك أن سمات الجودة الفنية والابهار يجعل أشد القنوات والبرامج و المواقع الإلكترونية خطورة تحظى بنسب مشاهدة مرتفعة من طرف الفئات الأكثر حساسية كالأطفال والمراهقين، وهي مشحونة بالعنف والمخدرات والجنس، فهؤلاء يتعرضون داخل الأسرة خلال ساعات طويلة مركزة من المشاهدة السلبية لأفكار وقيم ينتج عنها نوع من التناقض والانفصام بين واقعهم المعاش وبين الواقع المتخيل وكذلك بين الرغبات الملحة والضوابط الأخلاقية، وهو ما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب أو سيطرة وهم الممكن، ولا شك أن هذا الأمر يشكل مصدر إعاقة حقيقية لفعالية التنشئة الاجتماعية، فنحن أمام بناء شاق بطيء يقابله هدم سهل متسارع .

ثانياً: تعميق النزعة الاستهلاكية و الروح الفردانية :

إن الاقتصاد الرأسمالي القديم الذي تصنع فيه المنتجات وتباع من أجل الربح تلبية لطلب المستهلكين، يستسلم الآن شيئاً فشيئاً لاقتصاد رأسمالي ما بعد حدائى استهلاكي ترفيحي تصنع فيه الحاجات تلبية لطلب المنتجين الذين يجعلون منتجاتهم قابلة للتسويق من خلال الترويج والتغليف والإعلان، وهكذا انتقل العالم من إنتاج أشياء وسلع للأشخاص أو الزبائن إلى إنتاج أشخاص أو زبائن للأشياء والسلع، أو من تلبية الاحتياجات والطلب الاجتماعي إلى خلقهما.

لا شك أن الغرب قد تفوق في مجال إنتاج وترويج السلع الاستهلاكية واقتحام أسواق العالم، وأصبحت سلاسل المطاعم الأمريكية والمشروبات والسجائر وغيرها من آليات ثقافة الاستهلاك حيث ارتبطت برموز وصور ومعانٍ للتفوق والرفاهية والمتعة، وقد لعبت ماكينة الإشهار دوراً بالغ الأهمية في نشر وتدويل ثقافة الاستهلاك، وإعلاء قيم الفردية، والبحث عن المتعة من خلال الاستهلاك، ونجح الإشهار الذي اعتمد على قوة ونفوذ وسائل الإعلام المعولم في الوصول إلى أغلبية سكان المعمورة من مختلف الطبقات والثقافات، وصارت السلع الاستهلاكية وأسماء علامات الشركات الكبرى متعددة الجنسيات جزءاً من الثقافة المتداولة بين البشر رغم اختلاف اللغات والثقافات، لقد فرض الإشهار نوعاً من الهيمنة على الأسواق العالمية والمستهلكين بتوحيد وتنميط الأذواق، وخلق إجماع زائف على استهلاك سلع وخدمات مكلفة دون حاجة حقيقية إليها.

ففي الدراسة القيمة للفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي (جون بودريار) حول ظاهرة النزعة الاستهلاكية في المجتمعات الغربية، يبرز كيف أن الاستهلاك يتعدى كونه وسيلة لإشباع الحاجات، وإنما وسيلة للتمييز الاجتماعي، وكيف أنه يتحول تدريجياً إلى إدمان حقيقي يؤدي إلى أخطر الأزمات الاجتماعية والاضطرابات النفسية⁽¹⁶⁾.

في الوقت ذاته أدت ثقافة الاستهلاك إلى تسليع القيم والأفكار والمشاعر من خلال الاحتفاء المبالغ فيه بأهمية الرموز والعلامات المادية، وخلق نوع من الارتهان الزائف بين الحصول أو استهلاك سلعة أو خدمة ما وبين تحقيق السعادة أو الحرية أو الحب، وهي سمات نموذج حضاري مادي تدور فيه الأفكار حول الشيء، بمعنى أن عالم الأشياء هو مركز الاهتمام والتوجيه لكل من عالم الأشخاص و عالم الأفكار و القيم الأخلاقية.

ثالثاً: طمس الهوية الثقافية للمجتمع :

إن العولمة بأبعادها المختلفة تعتمد على تجاوز الحدود السياسية وتجاوز الثقافات والهويات القومية وإضعاف سلطة الدولة الوطنية وتقوية سلطة اقتصاد السوق أو القطاع الخاص، هذه الشروط تؤدي إلى هيمنة الثقافة الغربية، خاصة في ظل هيمنة واحتكار الدول

الغربية والشركات متعددة الجنسية الغربية المنشأ على وسائل الإعلام، ووكالات الأنباء، وشبكات الاتصالات والمعلوماتية، وفي ظل عجز وتبعية وسائل الإعلام المحلية.

على أن أخطر التحديات هو ما قد تتعرض له المقومات الأساسية للثقافة الجزائرية من تشويه حقيقتها أو تعطيل فعاليتها؛ فهناك مخاطر حقيقة للتغريب الفكري، وبالتالي قطع الصلة بين الشباب وتراث مجتمعهم وأمتهم وتاريخها العريق، بدعوى شعارات براءة كالتقدم والعصرنة، خاصة في ظل الإحباطات المترامية .

ولا شك في أن الحفاظ على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع هي من المهام الأساسية التي يجب أن تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية بوسائل جديدة تتلائم مع ظروف ومتطلبات العصر، فالتربية الاجتماعية أمام واقع معقد وخطير كهذا ليست مهمتها مقتصرة على تكوين جيل يتغنى نظريا بثقافته أو يحولها إلى طقوس فلكلورية مناسبة، بل مهمتها تكوين فكر أصيل ونقدي مبدع، قادر على أن يترجم ثقافته إلى واقع معاصر عن طريق الغرلة والاستيعاب والتكيف مع المبادئ والحاجات والإمكانيات والأولويات، دون الانغلاق على الذات أو الرفض المطلق للآخر.

إن عملية التنشئة الاجتماعية في مجتمعنا تعاني من قصور مزدوج: أولاً: الفراغ الثقافي في ظل غياب مشروع مجتمع واضح المعالم يمكنه التصدي للغزو الثقافي التغريبي و الأمريكي.

ثانياً: تراجع مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية عن أداء وظيفتها التربوية (خاصة الأسرة و المدرسة).

هذا القصور أدى إلى: العجز عن التوفيق بين الأصالة والمعاصرة احتدام صراع الأجيال خاصة في ظل سرعة التغير الاجتماعي، تعدد وتنوع المرجعيات الثقافية، وبالتالي بروز مبررات أو أقنعة اجتماعية للانحراف عن النموذج الثقافي، وكذا تلاشي سلطة الرقابة والضبط الاجتماعيين على الأفراد نظراً لتعدد الأطر الاجتماعية للتربية وتطور وسائل الاتصال والإعلام والتنقيف ذات الاستخدام الفردي المستقل.

6 - المواطنة في مواجهة العولمة (من العالمي إلى المحلي):

إن العولمة ظاهرة بوجهين، فقد صيرت العالم قرية صغيرة من جهة، بالنظر إلى سرعة حركة المعلومات، ولكنها من جهة أخرى عمقت الفجوة الاقتصادية بين مجتمعات العالم، وفرضت على شعوب البلدان المتخلفة أن تكون مجرد سوق لاستهلاك أشياء وأفكار وقيم الغرب المتفوق، وهي تكاد تفقد استقلاليتها الاقتصادية وخصوصياتها الثقافية أمام عملية إبادة ممنهجة خلف قناع التبادل الثقافي .

يقول الخبير (أومبرتو أحبلي)، وهو مدير سابق لشركة فيات الإيطالية، في تنبأ مختصر وعميق في آن واحد: " حينما تبلغ التكاليف الاجتماعية للتكيف مع السوق العالمية حدا لا يطاق، سوف تزدهر عقلية الانكفاء على الذات في مختلف دول العالم" (17)، فديمقراطية العولمة، بتعبير (هانس بيتر مارتين وهارولد شومان) التي تتحاز بشكل مطلق للأغنياء، هي المسؤولة الآن عن مظاهر التوترات الاجتماعية المتصاعدة في مختلف أصقاع المعمورة، خاصة في ظل إبعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية بدعوى أن السوق ينظم نفسه بنفسه، مما يؤدي على تجاهل البعد الاجتماعي (18).

إن الوعي بمخاطر العولمة، وبأنها مخاطر تتجاوز الأفراد والمؤسسات والدول المتسببة فيها لتشمل أو قد تقتصر على بقية العالم، قد أضاف بعدا جديدا للمواطنة، فمجال المشاركة والنضال لم يعد مقتصرًا على الوطن الذي ننتمي إليه، لأننا ننتمي اليوم إلى دائرة أوسع هي العالم، وأنه ضمن هذه الدائرة الكبيرة يتقرر مصيرنا كأفراد وكمجتمعات.

وفي هذا السياق نلاحظ تصاعد مختلف أشكال النضال لتحقيق الديمقراطية والعدالة والرفاه والتضامن الاجتماعي المضادة لديكتاتورية الأسواق المعولمة، فهناك الملايين من المواطنين في كل أرجاء العالم، وخاصة في أوروبا، يطالبون بطريقة أو بأخرى بوقف جنون السوق العالمية، ومراعاة إنسانية الإنسان، وحماية البيئة، وتحقيق العدالة، فهي مسائل لا تقررهما السوق وإنما تتوقف على القوى الاجتماعية التي تناضل من أجلها (19).

وحسب تعبير (العياشي عنصر)، فقد أضعفت العولمة الدولة الوطنية إلى حد كبير، وصادرت سيادتها المادية والمعنوية بشكل مباشر وغير مباشر، وقد انعكس هذا الوضع سلبيًا على مبدأ المواطنة لأنه ارتبط أصلاً بتكوين الدولة الوطنية.

إن مخاطر العولمة الثقافية تفرض رفع تحدي المحافظة على الخصوصية الحضارية دون التفرغ على الذات والتطرف في رفض الاحتكاك بالثقافات الأخرى، انفتاح بدون ذوبان ومحافظة بدون جمود، فلا عالمية بدون خصوصية، وللمفكر الفيلسوف (فؤاد زكرياء) رؤية متميزة في هذا الشأن، حيث يقول: " لو تأملنا وضعنا الحضاري الراهن على أنه سعي إلى حل إشكالية الإبداع أو الإبداع، لكان ذلك أجدى و أنفع وأدق بكثير من تأمل هذا الوضع في ضوء تلك الإشكالية العقيمة الغامضة، المليئة بالمتناقضات... إشكالية الأصالة و المعاصرة، فالتحدي الحقيقي الذي نواجهه ليس اختياراً بين الرجوع إلى الأصالة أو مسابرة العصر، وإنما هو إثبات استقلالنا إزاء الآخرين، سواء أكان هؤلاء الآخرون معاصرين أم قدماء، وابتداع حلول من صنعنا نحن، تعمل حساباً لتاريخنا وواقعنا، وتكفل لنا مكاناً في عالم لا يعترف إلا بالمبدعين" (20).

7- مدرسة المواطنة:

ظهر موضوع التربية المدنية (L'éducation civique)، أي التربية على المواطنة، مع الثورة الفرنسية، غير أن الاهتمام بهذا الأمر كان حاضرا بقوة قبل ذلك في فكر فلاسفة كثر، منهم على سبيل المثال: (أفلاطون Platon) و(جون جاك روسو Rousseau)⁽²¹⁾، وتعتبر ألمانيا، حسب تقدير الباحث المتخصص في المسألة (Dominique Breillat)، نموذجا للدول الرائدة في التربية المدنية، وهي تربية كانت ضرورية بالتأكيد في بلد عانى لفترة طويلة من الديكتاتورية والقهر، بحيث كان ينبغي بكل الطرق أن تتغير الذهنيات ومنطق التفكير الذي تمخض عن تلك الفترة و ترسب في أعماق ثقافة المجتمع الألماني و شخصية أفراده بالضرورة، وبفضل الجهود الجبارة والذكية بل الإبداعية في هذا المجال تم تحقيق نتائج مذهلة فعلا، فالفرد الألماني صار بعد مدة وجيزة نسبيا يتمتع بثقافة سياسية ثرية ووعي مدني راقى ملفت للانتباه مقارنة بالماضي الذي عاشه، بل ومقارنة بالثقافة والوعي السياسي لدى المواطن الأوروبي بصفة عامة، وهو يدرك جيدا كيف يشتغل النظام السياسي في بلده، ويدرك حقوقه و واجباته ، ويعتبر نموذجا مثاليا في المواطنة.⁽²²⁾

إن من شأن هذا التكوين الثقافي للمواطنين أن يسهل النقاش في المجال العام، من ناحيتي الشكل والمحتوى، أي ارتقاء مستوى النقاش واستمراريته بحيث لا يكون مرتبطا فقط بالمناسبات الانتخابية. وكذا تمكين المواطنين من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، بما في ذلك تقييم السياسات الحكومية، والتحليل النقدي لخطاب ونشاط الأحزاب السياسية والاختيار العقلاني لممثلهم على كل المستويات وكذا إمكانية الترشح في الانتخابات.

إن تكوين المواطن يتطلب أيضا تثقيفه اقتصاديا، حتى يتمكن من مناقشة و تقييم السياسات الاقتصادية، واتخاذ القرارات الواعية فيما يخص المسائل الاقتصادية وأن يكون سلوكه الاستهلاكي اليومي سلوكا حضاريا يحفظ حقوقه ويفرض على المنتج والبائع الانضباط بمعايير الجودة الشاملة، وبالمثل بالنسبة للثقافة القانونية والسياسية والإدارية .. وغيرها من المجالات المتكاملة .

وعليه فإن مدرسة المواطنة يمكن النظر إليها من وجهتين، فهي بالمعنى الضيق للكلمة تعني إدماج التربية المدنية أو التربية على المواطنة في التعليم المدرسي لفائدة التلاميذ المتمدرسين، أما بالمعنى الواسع لها فتشمل ممارسة التربية على المواطنة ضمن المجتمع ككل ومن خلال مختلف مؤسساته وبالنسبة لكل الفئات الاجتماعية والعمرية أي بدون توقف، وتندرج في هذا المسعى الأخير تجربة الجامعات المفتوحة للجميع والتي تقدم محاضرات في مواضيع متنوعة تتعلق في مجملها بنشر وتوسيع وتعميق وتجديد ثقافة المواطنة للجميع، وكذلك مختلف النشاطات التثقيفية والتوعوية التي يمكن أن تنظمها الجمعيات والأحزاب السياسية والنقابات المهنية، ومختلف البرامج الإعلامية ذات الصلة، وغيرها، لكننا سوف

نتعرض في هذا المبحث إلى المعنى الضيق، لنصل من خلال تحليله ومناقشته إلى ضرورة تبني النظرة الأوسع.

إن تعلم المواطنة يمنح التلاميذ تحسباً ومعارفاً ومهارات في آن واحد، وهي أمور ضرورية لتمكينهم من أداء دورهم سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو العالمي، أي جعلهم مواطنين مطلعين ومسؤولين، واعين بحقوقهم وواجباتهم، ومؤهلين للمساهمة في حياة مدرستهم وحيهم ومدينتهم، مزودين بثقافة اقتصادية ومؤسسية ومشبعين بالقيم الديمقراطية، احترام الآخر وروح الاختلاف الثقافي والديني والسياسي، وتنمية استعداداتهم التفكيرية والتعبيرية. إن غاية التربية أو التعليم على المواطنة هو إعطاء الشباب متطلبات المشاركة الواعية والمسؤولة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن مجتمعهم، وبهذا فإن هذا التعليم هو جزئ لا يتجزأ من مهام المدرسة، يستوعب المعارف والقيم ولكن يشمل أيضاً الممارسة والسلوك. ولقد عرفت التربية على المواطنة، بالمعنى الأول، خلال تطورها التاريخي العديد من الرؤى الفكرية، عرضها الفيلسوف الفرنسي والباحث في شؤون التربية (François Galichet) في كتابه التربية على المواطنة.⁽²³⁾

وقد عرض هذا الباحث مجموعة من النماذج، يمثل كل منها تصوراً للطريقة الأنجع لتحقيق تربية التلميذ على المواطنة، هذه النماذج ظهرت بالتوالي بحيث كان النقد والتقييم عاملاً في التراكم والقطيعة، وسوف نركز على ثلاثة منها فقط، متمثلة في كل من: نموذج المحاكات والنموذج التناظري والنموذج الواقعي، وسوف يتبين أنها متكاملة في جوهرها، بحيث يمكن الاستفادة من جوانب القوة والفعالية فيها لتحقيق نموذج أفضل.

أولاً : نموذج المحاكات : (Le modèle mimétique)

إن المعرفة حسب الفيلسوف الفرنسي (كوندرسيه) هي أساس الحرية، فلا يمكن أن يتحرر الإنسان إلا بقدر ما يتعلم ويكتسب من ثقافة ومعرفة، وهو يعتبر أن المجتمع ينبغي أن يقدم لأفراده تربية أخلاقية مدنية تتيح تقليص مختلف الفوارق الاجتماعية من خلال تمكين الفرد من الحياة الحرة والمستقلة، فتربية أو تكوين المواطن يهدف إلى إدماجه في المجتمع واستقلالته بالنسبة لتسيير شؤونه الخاصة، أي دون إذابة شخصيته كلية في نمط اجتماعي محدد.

إن هذا النموذج المقدم من طرف (Condorcet) مبني على التقليد (L'imitation)، فالتلميذ يتعلم من خلال تتبعه لخطى معلمه و محاكات تصرفات هذا الأخير في مختلف المواقف، وبالتالي فإن دور المعلم يتمثل في إرشاد تلميذه إلى الوجهة التي ينبغي إتباعها من خلال سلوكه أمامه. فهو لا يفرض على تلميذه حقائق معينة وإنما يتيح له إعتاقها من خلال كونه نموذجاً للاقتداء .

هذا النموذج تم تبنينه على مستوى تجربته المدرسة المجانية واللائكية والإجبارية لجول فيري (jule fery) في فرنسا، التي أولت أهمية كبيرة للتربية الأخلاقية (la morale)

واعتبرتها خط ثابت مستمر وليست مجرد مادة عابرة مثل المواد المدرسة الأخرى. فكل تصرفات المعلم مقصودة، خاصة أمام تلاميذه، الهدف منها هو إيصال معاني ودلالات وقيم (رسائل تربوية)، وبالنظر إلى قدسية المعلم و هيئته في نظر التلاميذ فإنهم ينقادون تلقائياً إلى تقبل وتبني هذه التوجيهات الأخلاقية التي تتكرر دائماً خلال المواقف التعليمية. وهذا التوجيه الأخلاقي يشمل مجموعة من القيم تتمثل في: أولاً قيمة التحكم في الذات وفي الرغبات (المعلم يتقيد بالهدوء والانضباط ويفرضه على التلاميذ)، ثانياً قيمة حب الوطن والمجتمع، والقضاء على نزعة الكراهية للأخر مهما كان، وثالثاً قيمة المساوات بين الجميع، ولكن أيضاً تبرير وجود فئة النخبة من خلال مبدأ الاستحقاق، المعلم في المدرسة ليس مجرد ملقن لمعارف علمية، بل هو مرشد أخلاقي و نموذج للاقتداء، ولا بد أن يجيد التواصل مع التلاميذ. أفضل التلاميذ سيكونون في المستقبل معلمين، وسيكونون هم بدورهم المرشدين الجدد للأجيال اللاحقة.

ثانياً : النموذج التناظري : (le modèle analogique)

هذا النموذج مبني على وضع المدرسة بالموازاة للمجتمع، بحيث يتم داخل المدرسة إعادة إنتاج نموذج مصغر مطابق للمجتمع، فالتلاميذ يجربون الديمقراطية في المدرسة بواسطة المشاركة والتسيير الذاتي، وحين يصبحون كباراً فسيعيدون إنتاج هذا السلوك الديمقراطي في المجتمع كمواطنين. هذا النموذج يمثله ثلاثة مفكرين كبار، هم جون ديوي Dewey ، جون بياجى Piaget ، سيلبستان فرينت Celestin Freinet .

في كتابه: "الديمقراطية والتربية" يقول فيلسوف التربية ج ديوي " كل ديمقراطية ينبغي أن تتطور وإلا اندثرت"، فخدمة الوطن وحدها لا تكفي، لا بد من تطوير مستمر للديمقراطية ذاتها باتجاه عدالة وتقدم اجتماعي أكبر. والمدرسة ينبغي أن تضطلع بمهمة التربية الديمقراطية، باعتبارها مجالاً للتبادل والعمل الجماعي. هذا الطرح نجده لدى عالم النفس (جون بياجى)، غير أنه ركز كثيراً على الطفل وسيكولوجيته، وهو يؤكد على أهمية النشاطات التعليمية المبنية على المشاركة في النمو الاجتماعي للطفل وتنمية التفكير المستقل والنقدي لديه، ومن أمثلة هذه النشاطات: انتخاب ممثل القسم، أو غيرها من الصور التي تحاكي العملية الانتخابية في المجال السياسي، والتي يدرك التلميذ من خلالها دلالات وأهمية الانتخابات في المجال الاجتماعي. أما (سيلبستان فرينت) فهو يبدو أكثر ثورية من سابقه، فهو ينتقد المدرسة بشدة ويتهمها بخدمة الرأسمالية ومصالح الطبقة المهيمنة. التربية على المواطنة في نظره ينبغي أن تهدف أساساً إلى تكوين المواطن القادر على الاندماج في المجتمع وتغييره في آن واحد، أي تكوين مواطن متنور وناشط (فاعل) في المجتمع.

فالمفاهيم والقيم الموظفة خلال العملية التربوية ليست مطلقة أو خارج الزمن، بل هي نسبية تنتمي إلى سياقها التاريخي.

ويميل هذا المفكر إلى اعتماد النشاط اليومي الجماعي كوسيلة فعالة للتربية على المواطنة في المدرسة، فتذوق التلاميذ لطعم التعب وبذل الجهد والسعي لتحقيق الإلتقان وتقبل تقسيم المهام والتنسيق الجماعي لتحقيق هدف مشترك، وغيرها من الخبرات تشكل في مجموعها شروطا مناسبة لإعادة إنتاج الحياة الاجتماعية التي تنتظر التلميذ في المستقبل، فهي تحضر التلميذ للاندماج والمشاركة في المجتمع ضمن المدرسة .

رابعا : النموذج الواقعي : (le modèle réaliste)

في كلا النموذجين السابقين فإن التلميذ لا يعيش مواطنة حقيقية، ففي النموذج الأول يتعلمها من خلال ملاحظة المعلم القدوة، وفي الثاني يشارك في شبه مواطنة فقط. انطلاقا من هذا النقد فقد اقترح (جيرالد مندل) (Gerald Mendel) نموذجا ثالثا يتسم بأكثر واقعية، وإن كان فيه شيء من التطرف كما سنلاحظ.

ينطلق (مندل) من مقارنة سيكولوجية، بحيث يعتبر أن كل سلطة تؤدي حتما إلى التأنيب والإحباط، لأنها تولد التبعية السيكو عاطفية التي ينجم عنها التأنيب والإحباط في حالة الخروج عن السلطة، ولتفادي هذه الانعكاسات فإن التربية على المواطنة ينبغي أن تستهدف تحقيق نمط الشخصية الحرة والمستقلة والمسؤولة، إن المعارف النظرية والمشاركة في النشاطات الافتراضية المشابهة لا تكفي لتحقيق المواطنة المنشودة، بل ينبغي أن يواجه الطفل أو المراهق مواقف حقيقية، وبما أن الصراع هو الحالة الطبيعية للعلاقات الإنسانية حسب (جيرالد مندل) فإن دور المعلم أن يتيح للتلاميذ التعبير الظاهر عن صراعاتهم مع ذواتهم أو مع المجتمع، وبهذا يتعلم كيف يسيرها.

ينبغي أن يتعلم الطفل بأن صراعاته تنتمي إلى مستويات ودوائر اجتماعية أوسع، وأنه مجرد طرف جزئي ضمنها، إن هذه الرؤية الكلية للصراعات تدفع الطفل للبحث عن الانتماء والدخول في عملية مفاوضة من منطلق جماعي، غير أن الطفل ينتمي إلى العالم الذي يعيش فيه حقيقة، عالم الكبار المتداخل مع عالمه، ولهذا فإن الباحث (فرانسوا غاليشيه) يشرط تحقيق فهم أفضل للواقع لدى الصغار بإدماج المطالعة الصحفية ضمن النشاطات المدرسية، لأنها تتيح التعرف على قراءات ورؤى ووجهات نظر مختلفة ومتعارضة للأحداث المجتمعية وتسمح باستيعاب الآراء المتناقضة ضمن نقاش واحد. فالصحافة تتيح دمج القضايا الواقعية للحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع مع المعرفة الثقافية ضمن المعاش النفسي للتلاميذ ، وبهذا فإن النموذج الواقعي يحقق إدماج الطفل في واقعه وزمنه مع تزويده بالمفاتيح المنهجية الضرورية لفهم دلالاته.

إن النماذج السابقة متكاملة في جوهرها وإن كانت تبدوا متناقضة في ظاهرها، بحيث أن التوفيق بينها ممكن جدا ومجدي لتحقيق نموذج متكامل، غير أن مهمة التربية على المواطنة تتجاوز في نظرنا حدود المؤسسة المدرسية على ما لهذه الأخيرة من قدرة هائلة على التأثير والتشكيل التربوي نظرا لحجم جمهورها وحجم زمن التردد عليها من طرف هذا الجمهور.

8 - حدود و شروط مساهمة المدرسة في التربية على المواطنة:

إن المدرسة لا تحل وحدها مشكلة التربية على المواطنة، لأن حلها يبدو لنا متأنيا من شروط أكثر عموما، وأن هذه الملاحظة تتيح لنا أن نطرح مشكلة التربية في علاقتها بالمدرسة بطريقة أفضل، إذا انطلقنا من مبدأ أن "المدرسة لا تقدم للتمييز الصفات المحددة للمحصل الاجتماعي أو الفعالية إلا ضمن شروط معينة تتجاوز الإطار المدرسي" (24)، وبالتالي فإن المدرسة عامل مساعد من عوامل التربية على المواطنة، لكننا نخطئ في تقدير وظيفتها عندما نعتقد أن في إمكانها أن تحل هذه المشكلة لوحدها، وحتى بالنسبة لهذا الدور المساعد، فإنها لا يمكن أن تقوم به إلا في الحدود التي تندمج فيها وظيفتها ضمن الخطوط الكبرى للمشروع التربوي الثقافي للمجتمع ككل متضامن (25)، فتستهدف غرس قيم الفعالية والأنماط السلوكية الإيجابية وتنمية الوعي والانتماء الاجتماعي أي الوعي بمبررات وأبعاد مشروع المجتمع المدني المتحضر.

وهذا ما يضمن أعلى مستوى من التوتر الفردي والتماسك الاجتماعي، وهما شرطا تحمل المسؤولية والمشاركة والتعايش الاجتماعيين. ففعالية أداء المدرسة لدورها الجزئي في العملية التربوية، أي المساهمة في تكوين الإنسان المواطن الذي يتميز بروح المسؤولية والمشاركة، مرتبط بتغيير تصوراتنا وممارساتنا التعليمية، فنصح جنريا نظرنا إلى المؤسسة المدرسية، وأن لا ننظر إليها نظرة شيئية من زاوية التجهيز كما ينظر إليها عادة، فالمدرسة ليست المكان المجهز بالأقسام والمقاعد والأقلام التي نكتب بها الحروف والمعادلات الرياضية فحسب، بل هي قبل ذلك بمثابة المعبد (temple) الذي يستشعر فيه الضمير بالقيم مثلما يستنشق فيه العقل العلم، ويقدر ما تستعيد المدرسة هذا المعنى التربوي الأصيل، تستطيع القيام بدورها التربوي والثقافي (26)، بل وحتى التعليمي.

إن غياب الربط الضروري بين التكوين المدرسي والحاجات الاجتماعية، يؤدي إلى إنتاج متعالمين لا ينفعون المجتمع إلا قليلا، بل إنهم يشكلون مصدر الضرر له أحيانا، فنحن لم نفكر في التعليم إلا على أساس التكنيس المعرفي الكمي والشكلي، وليس على أساس يستهدف إحداث تغيير جذري في شخصية المتعلم، وبالتالي في سلوكه الاجتماعي كمواطن يعي حقوقه وينتزعها ويعي واجباته فيؤديها على أكمل وجه. ولهذا ينبغي وضع برامج التعليم المدرسي طبقا لمعيار أعم من (العلم)، أي طبقا (للثقافة)، وأن توضع هذه البرامج ضمن حدود (التربية) بدلا من حدود (المعرفة) (27)؛ فمهمة المدرسة ينبغي أن تتجاوز مجرد تلقين

العلم النظري المجرد والفن التطبيقي، لتستهدف غرس قيم الفعالية الاجتماعية والنماذج السلوكية الإيجابية، وتنمية الوعي بالمشكلات والتخلص من العادات السلوكية الرائدة والذهنيات التي تكرر اللافعالية والسلبية؛ إن فصل التعليم المدرسي عن سياق التربوي والثقافي سيفقد المعرفة العلمية مهما كانت متطورة قيمتها الاجتماعية .

إن تحليل حدود مساهمة المدرسة في العملية التربوية يبرز بوضوح أن نوعية المخرجات التعليمية تخضع لشروط تتجاوز الإطار المدرسي، لتشمل ثقافة الوسط الاجتماعي العام، فالفعالية الاجتماعية للتلميذ أو الطالب المتخرج مثلا ترتبط بمعادلة إرادة وإمكان حضاريين تنبع من حالة التوتر والطموح الحضاري العام للمجتمع الذي ينتمي إليه، وتبعاً لذلك تتحدد المعادلة النفسية للتلميذ والطالب إما بوصفه شاباً تواقاً متوتراً أو شاباً مانعاً متراخياً. إن مردودية الاستثمارات التعليمية تتحدد من خلال نوعية الثقافة السائدة في المجتمع، وهذه المسألة تنبها إلى وهم التعويل على التعليم بمفهومه الضيق في تحقيق التربية أي تكوين شخصية الفرد أو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دون التفكير ابتداءً بإصلاح البنى الثقافية للمجتمع. (28)

9- تكوين الشخصية المواطنة بين المدرسة والوسط الاجتماعي العام :

إن إشكالية الإطار الطبيعي للعملية التربوية، ومسألة الفرق بين التربية والتعليم، هي المدخل الضروري لفهم حدود مساهمة المدرسة في تكوين المواطن. وإذا كان مجتمع المواطنة هو حاصل ضروب المواطنات الفردية، فإن مواطنة الفرد لا يمكن تحقيقها من مجرد إرشاد تعليمي، بتلقين معارف علمية، بل من خلال عمل تربوي، أي بغرس القيم الثقافية الضرورية والكافية لذلك. والمدرسة ليست الإطار الطبيعي ولا الأساسي لتكوين شخصية الفرد المواطن، فهي لا تعدوا عاملاً مساعداً فقط، ومن الخطأ الاعتقاد بأن المدرسة قادرة على تحقيق غاية التربية على المواطنة أي تغيير شخصية الفرد باتجاه تبني وممارسة القيم و الأنماط السلوكية للمواطنة.

إن السلوك الاجتماعي للفرد ناتج عن الثقافة لا عن المعرفة أو المستوى التعليمي، إن الثقافة بعكس العلم، ليست ظاهرة صادرة عن المدرسة، ولكنها صادرة عن البيئة الاجتماعية ككل متضامن، فالبيئة أو الوسط الاجتماعي العام هو بمثابة الرحم بالنسبة للقيم الثقافية، وعليه فإن الفرد لا يدين بشخصيته، أي بصفاته الاجتماعية التي تحدد مدى مواطنته مثلاً، لتكوينه المدرسي، وإنما يدين بها لشروط خاصة بوسطه الاجتماعي أي لتنشئته الاجتماعية بالمعنى السوسيولوجي للكلمة، وبالتالي فإن أفة اللا مواطنة لا يمكن التخفيف منها بواسطة تكوين يقتصر تصوره على الإطار المدرسي وحده، بل ينبغي أن يمتد هذا التصور ليشمل الإطار الاجتماعي الثقافي الذي يحيط بالفرد منذ طفولته؛ إن تربية المواطن تحتاج إلى تغيير البيئة الاجتماعية والثقافية، فالثقافة ليست مجرد علم يتعلمه الإنسان في المدارس أو يطالعه في الكتب، بل هي جو متكون من عادات و أذواق وأوضاع نفسية وقيم أخلاقية. أي أنها

الوسط الذي تتكون فيه شخصية الفرد، فنحن نتنفس القيم الثقافية ونتمثلها كأكسجين الهواء.
(29)

وكما يقول مالك نبي " من اجل تغيير الإنسان يجب أن نغير وسطه الثقافي، بإنشاء محيط جديد " (30)، ويقول أيضا في نفس السياق: إن مشروع ثقافة معينة، يجب أن يشمل سائر البيئة الاجتماعية، مع اعتبار لكل جزئية حسب علاقتها السلبية أو الايجابية، وحسب مدى انخراطها ضمن رصيد ثقافي فعال أو ضمن ركام سالب (31)، وفي تعقيب له على هذه الفكرة، يقول الباحث العراقي الفدير (علي القرشي): " إن تغيير الوسط الاجتماعي العام جدير بأن يحدث التحولات التربوية .. فالمجتمع بأطره العامة وقواه المختلفة هو أقوى أداة للتربية التغييرية والتعديل السلوكي العام". (32)

كيف نفتح ونحفز الفرد ليسلك طريق الواجب الصعب؟ ويقاوم قوة طبيعته الفطرية وإغراء منحدر المطالبة بالحقوق، فالإنسان حينما نتركه للتأثير الوحيد لطبيعته التكوينية فإنه لا يختلف عن شيء في الوجود، فهو كالماء مثلا الذي يتبع المنحدر دائما، ولعله المغزى النفسي الاجتماعي العميق الذي تلفت انتباهنا إليه هذه الآيات البيئات من القرآن الكريم، يقول الله عز وجل في سورة البلد: " وهديناه النجدين، فلا اقتحم العقبة، وما أراك ما العقبة، فك رقية، أو إطعام في يوم ذي مسغبة " (33).

إن هذه الاعتبارات تبرز البعد التربوي الأصيل لمسألة المواطنة، وأولوية الاهتمام بتكوين الشخصية المواطنة بالمفهوم العملي للمواطنة، أي باعتبارها نظرية في السلوك وليست نظرية في المعرفة، فالذي يهمننا ليس أن نعلم أبناءنا معنى المواطنة ودلالاتها المعجمية بقدر ما يهمننا أن يسلك ويتصرف أبناؤنا بمقتضى قيم المواطنة في حياتهم اليومية، حتى ما تعلق منها بإمطة الأذى عن الطريق، فالذي ينقص المواطن الجزائري هو منطق العمل وليس منطق الفكرة .

10- الأولويات التربوية لتحقيق المواطنة الوظيفية للمواطن :

أولا : تخليص الفرد من نأفيتي الأنا و الآخر :

إن العلاقة بين المواطنة والديمقراطية كالعلاقة بين الذراع والعجلة، وحسب خبير القانون المدني (Dominique Breillat) في محاضرة له بعنوان "تكوين المواطنين"، فإن الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي الكبير (Pierre-Joseph Proudhon) كان يؤكد دائما على أنه لا ديمقراطية بدون تعليم وتربية الشعب، أي بدون تكوين المواطنين، فالأفراد لا يمكنهم أن يعيشوا مواطنتهم بدون هذا التكوين الضروري، الذي يتيح لهم معرفة حقوقهم وواجباتهم، ويؤهلهم للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية والمدنية لمجتمعهم. (34)

إن الديمقراطية في عمقها التربوي، هي أسلوب في التفكير والتعامل، يقول مالك بن نبي: " والمعنى الجوهرى للديمقراطية أي كسلوك، يتضمن ثلاثة أبعاد أساسية هي: شعور نحو الأنا، شعور نحو الآخر، ومجموعة الشروط الاجتماعية والسياسية اللازمة لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد .. فلا يمكن أن تتحقق الديمقراطية كواقع سياسي إذا لم تكن شروطها متوفرة في بناء الشخصية ... إن الشعور الديمقراطي بالمصطلح النفسي، هو الحد الوسط بين نافيتين كل واحد منهما يمثل النقيض بالنسبة للآخر، النقيض المعبر عن نفسية وشعور العبد المسكين من ناحية، والنقيض الذي يعبر عن نفسية وشعور المستعيد المستبد، من ناحية أخرى.. فالإنسان الحر، أي الإنسان الجديد، الذي تتمثل فيه قيم الديمقراطية والتزاماتها، هو الحد الايجابي بين نافيتين، تنفي كل واحدة منهما هذه القيم وتلك الالتزامات: نافية العبودية، ونافية الاستعباد"⁽³⁵⁾

المقصود بنافية الأنا تلك النزعة المتطرفة إلى الذوبان الكلي للفرد في المجتمع أو في جماعة مرجعية ما، بينما يقصد بنافية الآخر تلك النزعة الفردانية المتطرفة التي تحول الأنا إلى مركز الاهتمام والمصالح، ولا شك في أن هتتين النزعتين تشكلان خطرا كبيرا على كل من الفرد والمجتمع، ولهذا فإن يعتبر تخليص الفرد منهما، من أبرز مهام العملية التربوية من أجل تحقيق المواطنة، خاصة في بعدها المتعلق بالمشاركة والتعايش، وهو أساس البناء الديمقراطي والاستقرار السياسي للمجتمع والمشاركة النقدية البناءة للفرد ضمن مجتمعه.

إن تشكيل شخصية الإنسان وفق الحد الايجابي بين نافيتي الأنا والآخر، يساهم أيضا في تحقيق استقرار واستمرار العالم الثقافي للمجتمع، فذوبان العناصر الثقافية في كيان المجتمع والفرد، الضروري لتحديد أسلوب الحياة والسلوك فيهما، إنما يتم في إطار تفاعل مستمر بين ذلك الأسلوب وهذا السلوك، في صورة التزام مزدوج بين الفرد والمجتمع، التزاما لا يسمح معه هذا لذاك بأي نشوز في السلوك، ولا ذاك لهذا بأي انحراف في الأسلوب، إذ يتدخل في الحالة الأولى ما يسمى بالضغط الاجتماعي، وفي الحالة الثانية ما يسمى بالنقد الاجتماعي، هذا الالتزام المزدوج هو الذي يضمن استقرار العالم الثقافي، أما فقدانه من الطرفين أو من أحدهما، فيؤدي إلى الأزمة الثقافية، التي تحدث كلما زال الضغط الاجتماعي بدعوى الحرية الفردية، وكلما فقد الفرد قدرته أو حقه في النقد.⁽³⁶⁾

إن التربية وهي تخلص الفرد من نافية الأنا، فإنها تؤهله لممارسة النقد الاجتماعي، كما أنها تدمجه في أسلوب حياة المجتمع حينما تخلصه من نافية الآخ. وإذا أردنا أن نوسع مجال الانعكاسات النفسية والاجتماعية لنافيتي الأنا والآخر، فإننا لن نجد أفضل من إشكالية الأصالة والمعاصرة أو بتعبير آخر إشكالية الخصوصية والعالمية، فالحد الإيجابي الذي يضمن الشعور الديمقراطي بين الحاكم والمحكوم، ويضمن استقرار العالم الثقافي في علاقة السلوك الفردي والأسلوب الاجتماعي، من شأنه أيضا ان يشكل الأساس التربوي لبناء علاقة متوازنة لدى الفرد بين الانغلاق على الأنا والانفتاح على الآخر الحضاري، فهو يحفظ الفرد

المسلم في عصر العولمة الثقافية من التطرف باتجاه الأصالة والخصوصية، أو التطرف باتجاه المعاصرة والعالمية، والذي ينتج عنهما في المجال السياسي والفكري مختلف الأشكال المرضية للسلفية والتغريب على حد سواء.⁽³⁷⁾

إن تكوين المواطن يحتاج من الناحية التربوية إلى تحقيق توازن نفسي ضروري بين النزعتين الفردية والجماعية، وكذلك بين نزعتي الخضوع والتمرد.

ثانيا : تحويل التركيز من الحق إلى الواجب

إن توازن معادلة الحق والواجب في المجال النفسي هو الأساس الأخلاقي لاطراد المواطنة في المجال الاجتماعي العام، وبالتالي فإن تصحيح هذه المعادلة يعتبر من المهام الأساسية للتربية على المواطنة، لأننا إذا اعتبرنا الواجب هو ما نعطيه للمجتمع، وأن الحق هو ما نأخذه منه، فإنه يجدر بنا أن نلاحظ الترابط بين القيم الاجتماعية والقيم الأخلاقية، فالعلاقة بين الإنتاج والاستهلاك هي علاقة أخلاقية اجتماعية، نستطيع النظر في احتمالاتها، فنراها تدل على حالات ثلاث، يحقق المجتمع إحداها حسب اتجاهه الثقافي، فحسب تركيزه على مفهوم(الواجب) أو على مفهوم(الحق) تكون معادلته الاجتماعية إيجابية، بفائض أداء الواجبات على المطالبة بالحقوق، فهو مجتمع نام، أو متعادلة إذا استوى الطرفان، فهو مجتمع راكد، أو سلبية إذا كانت النزعة المطالبة أرجح، فهو مجتمع ينهار؛ وتحويل التركيز من الحق إلى الواجب ليس بالأمر الذي يأتي عفويا أو بالمصادفة، لأنه تحويل لعادات وطبائع منسجمة مع ما في الإنسان من ميل طبيعي نحو منطق السهولة.⁽³⁸⁾

ولا عجب أن يعتبر بعض الفلاسفة مثل (كانط) و(إتهيد) بأن إعطاء الأولوية لأداء الواجب على المطالبة بالحق هو أهم ما يميز الإنسان المتحضر⁽³⁹⁾، بل لقد نبه عالم الاجتماع (أوجست كونت) في كتابه (مقالة حول الوضعية) إلى أن الفرد ليست له حقوق بالمعنى الحقيقي للكلمة وإنما عليه واجبات فقط، فمتى أدى واجباته تحصل على حقوقه دون أن يشغل نفسه بالمطالبة بها، ونفس الاهتمام نجده عند (إميل دوركايم) في كتابه (التربية وعلم الاجتماع)، حيث يعتبر أن الشعور بالواجب، سواء بالنسبة للطفل أو البالغ، هو الحافز الأساسي لبذل المجهود.⁽⁴⁰⁾

إن التاريخ لا يصنع بانتظار الساعات الخطيرة والمنعرجات الكبيرة أو المعجزات الخارقة، بل يبدأ من مرحلة الواجبات المتواضعة، الخاصة بكل يوم، وبكل ساعة، وبكل دقيقة، تلك الواجبات النبيلة التي لا يلقي لها الكثيرون بالا ولا يعيرونها اهتماما. فالمواطنة تبدأ في الحقيقة من احترام أبسط القوانين كالانضباط بإشارات المرور، ومن القيام بأبسط الواجبات اليومية بما في ذلك وضع القمامة المنزلية في المكان المخصص والوقت المحدد لذلك من طرف المصلحة المعنية، ومن احترام علاقات الجيرة والارتقاء بها تدريجيا في مدارج العدل و الرحمة والمودة. ومن هنا تبدو أهمية اضطلاع التربية بغرس قيمة و قدسية

الواجب والعمل والإنتاج في ضمير وعقل كل مواطن، وتصفية الذهنية المطلبية أو الحقوقية؛ بالارتكاز على القدرة التأثيرية للمخزون الديني أو الأيديولوجي أو بتعبير آخر اقتباس جذوة التوتر من شعلة إرادة ومبررات الوجود الحضاري للمجتمع ككل.

11- شروط تحقيق فعالية دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الترويج للمواطنة:

أولا وقبل كل شيء، لا بد أن ندرك جيدا بأن المجتمع هو كل متضامن، لا يمكن بأي حال من الأحوال تدبير الشأن التربوي، أو أي شأن آخر، بمعزل عن المجالات الأخرى الدينية والسياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها، فبناء الإنسان وتعديل تصوراتهِ وممارساته الاجتماعية باتجاه نمط معين كالمواطنة، هو مشروع جد معقد يتطلب رؤية كلية للمسألة التربوية، ومن باب أولى لا بد من تحقيق أقصى حدود التكامل الأيديولوجي والوظيفي بين مختلف مؤسسات ومستويات التنشئة الاجتماعية ابتداء، وإن غياب أو اختلال التكامل بين هذه المؤسسات المعنية بصناعة الإنسان (كالأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام) يفسر حالة التيه القيمي وتضارب الاتجاهات والتناقضات السلوكية المتعلقة بالقضايا الأساسية لدى الشباب، فما بالك إن كانت هذه المؤسسات تتسم بالتناقض وليس عدم التكامل فقط.

إن غياب مشروع إجماعي أو مجتمعي حقيقي واضح المعالم ومعلن ومتقبل اجتماعيا، هو وضع جد خطير من الناحية السوسولوجية بالنسبة لحظوظ التماسك الاجتماعي والتحفيز أو التوتر الذهني والنفسي للفرد، فسواء على مستوى شبكة العلاقات الاجتماعية أو على مستوى الطاقة الحيوية للفرد فإن فقدان الإيمان الجامع بفكرة تتجاوز الحدود الزمنية والغريزية والفردية سوف يؤدي بالضرورة إلى حالة من الاسترخاء العام للطاقات الكامنة في المجتمع وحرمان الشباب خاصة من المبررات أو المسوغات النفسية الضرورية للتعاطف والبدل أو بالتعبير القرآني الرائع: اقتحام العقبة، علما أن هذا الاسترخاء لن يخدم سوى بعد المطالبة بالحقوق ضمن معادلة المواطنة، أما بعد القيام بالواجبات فلن يلتفت إليه أحد لأنه يتناقض مع الطبيعة الغريزية لدى الفرد التي تتجه به دائما نحو المنحدر والسهل.

لا شك في أن الدين في المجتمع الجزائري يتمتع بقوة التأثير التربوي اللازم في تشكيل وتغيير وتعديل التصورات والممارسات الاجتماعية، وقد أثبتت هذه الفعالية تاريخيا بحيث صارت من ثوابت التحليل السوسولوجي، رغم أن ماركس لم يعبر إلا عن الوجه الآخر لهذه الفاعلية حينما صرح بأن الدين أفيون الشعوب، وقد كان محقا في ذلك لكنه لم يعبر إلا عن نصف الحقيقة. وبالتالي فليس من الحكمة القفز على هذا المعطى السوسيو ديني وتفويت فرصة استثمار الطاقة الكامنة في أحد أهم المكونات الانثروبولوجية لثقافتنا وشخصيتنا، وعليه فإن تأصيل قيمة المواطنة وصيغها بالمقدس الديني كفيل بتعزيز الدوافع والمحفزات، خاصة أن النسق القيمي لديننا الإسلامي الوسطي المعتدل الذي يتسم به تدين

الجزائريين عامة، يتطابق تماما مع المدنية والتحضر، بل إنه يتجاوز في أفقه و عمقه الطرح الغربي لمفهوم المواطنة والمدنية .

إن علماء اللغة يوظفون مفهوم الحمام اللغوي (le bain linguistique) للتعبير عن أهمية البيئة المحفزة للمتعلم و المتيحة لاستخدام لغة ما من أجل تعلمها بسرعة وإتقان. ونسجا علة هذا المنوال التحليلي فإننا نعتقد بضرورة وضع الفرد في حمام مواطنة لكي يجد ضمن بيئته الاجتماعية حوافز وفرص ممارسة قيم المواطنة، فتقافة المواطنة كظاهرة تربوية هي جو يستنشقه الفرد تلقائيا في بيئته الاجتماعية، وفي غياب هذا الإطار المعنوي فإنه من الصعب جدا غرس قيم المواطنة من خلال تلقين تعليمي أو برامج إعلامية منفصمة عن الواقع اليومي.

ولا يقل أهمية عن ذلك عامل القوة العملية لدى مروجي المواطنة في مختلف مستويات العلاقات الاجتماعية (الوالدين في الأسرة، المدير والمعلم في المدرسة، المسؤول في الشركة، الإمام في المسجد، القائد في الكتبة ...) الذي يتدخل بقوة في تحديد درجة التأثير بل نوعية التأثير أيضا، حيث قد يصبح التأثير عكسيا حينما ينفصم الخطاب عن الممارسة، بينما يولد التناغم بينهما قوة التأثير الضرورية والكافية لإنشاء الاتجاهات السلوكية المستهدفة لدى الفرد، وهذه المسألة تحيلنا مباشرة إلى إدراك الخطورة البالغة لواقع وظواهر الفساد الأخلاقي المالي والإداري والنفاق الاجتماعي الذي استشرى في مختلف المجالات والمؤسسات الاجتماعية.

إن تنمية المجتمع والارتقاء بالظروف المادية والمعنوية لأفراده من شأنه أن يعزز الانتماء ويبرر المحافظة على المنجزات لدى الشباب، ومن ذلك تحسين الخدمة العمومية التي تمثل واجهة الدولة بالنسبة للمواطن، والانتقال من الزبون ملك إلى المواطن ملك. أما حالة التخلف العام والتدهور المستمر للأوضاع والخدمات الاجتماعية وتراكم المشكلات اليومية، فمن شأنه تدريجيا أن يحطم الأسس الغريزية والمنطقية لروح الانتماء، ويلغي كل مبررات المحافظة على المنجزات أو تعزيزها لدى الشباب، خاصة إذا كان هذا التدهور والتخلف غير مبرر بشكل من الأشكال، فإذا أضفنا إلى هذا تأثير مبدأ لا جدوى الفعل الفردي، فإن مختلف المظاهر المرضية للمواطنة تجد تفسيرها العميق في العلاقة الجدلية بين بعدي المواطنة ذاتها، فهي حق وواجب في آن واحد.

ويرتبط بالشرط السابق عامل التوزيع العادل للثروات الذي يعزز روح الانتماء ويضمن مساهمة الشباب في البذل و العطاء لصالح المجتمع حتى وإن كان نصيب الفرد من الثروة ضئيلا، ويمكن بسهولة تصور انعكاسات الظلم والتفاوت الاجتماعي اللامرر على روح المواطنة لدى الشباب، إذ من المنطقي والمتوقع أن يتملص الفرد من أداء واجباته ويركز فقط على المطالبة بحقوقه إذا كان وعيه الإدراكي التأويلي لحالته الاجتماعية يتسم بقناعة التهميش والإقصاء من ثروة المجتمع لمصلحة فئة قليلة مسيطرة، فلماذا يشارك هو

في عوامل زيادة هذه الثروة إذا لم يكن معنيا بغنائمها، فالتغذية الراجعة تحفز الفرد للمداومة على المواطنة، أما الإحباط فله مفعول عكسي.

الوقت حاليا يستدعي التركيز على المنجزات والإجراءات العملية وليس على الخطاب، لأننا أمام حالة شباب تعرضوا لإحباطات متكررة ومتراكمة، أدت إلى تجذر التشاؤم حيال أي وعود أو مشاريع معلنة، فتأثير الرواسب النفسية للأوضاع السياسية والاقتصادية السابقة يحتاج إلى الشروع بمرحلة الهدم أي تصفية تلك الرواسب السلبية، كما تتطلب استرجاع الثقة المفقودة أو الضعيفة من خلال القرارات والأفعال والمواقف والمشاريع الحقيقية الفعلية المقنعة، ينبغي أن يشعر الشباب بأن مرحلة تاريخية جديدة قد بدأت فعلا، على الأقل بالنسبة للعلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، والعلاقة بين الخطاب والممارسة.

لا ينبغي أن يشعر الشباب بأنه موضوع استغلال، وقد صار من الصعب إقناعه بعكس ذلك، فالمهمة ليست بالسهلة بعد أن ضاع من بين أيدينا وقت طويل تشكلت وترسبت وتجذرت خلاله تمثلات جد سلبية لدى المواطن حيال موقعه الحقيقي من الخطاب والممارسات السياسية الرسمية، وفي هذه الظروف النفسية الدقيقة فإن المبالغة في توظيف مفهوم المواطنة ضمن الخطاب السياسي والإعلامي بدون مقابل اجتماعي واقعي يعزز الاعتقاد السائد أصلا بأن المسألة مجرد دعاية مخادعة أو وهم.

إشراك المجتمع المدني في القرار السياسي، من خلال إتاحة المجال لمعارضة بناء حقيقة وتشجيع العمل الجمعي البناء والمستقل والحر، وكذا فتح المجال لحرية التعبير المنضبط لإحياء روح المبادرة. ينبغي أن نعيد النظر نموذج المواطن الذي نبحت عنه ونسعى لتكوينه، من قال أن المعارضة تتنافى مع المواطنة؟ من قال أن النقد يتنافى مع المشاركة؟ أليس النقد تعبيرا عن الاهتمام بالشأن العام، أليس الرأي المخالف إثراء للرأي السائد، أليس القبول بكل شيء قد يخفي من ورائه اللامبالاة بوجهة المجتمع ومصيره؟ إن الحديث عن المواطنة يصبح ضربا من اللغو أو الترف الفكري إذا لم يندرج في إطار مشروع أو واقع مجتمع ديمقراطي.

لا بد في هذا الإطار أيضا من تدعيم و ترقيّة البعد المحلي والوطني كميًا ونوعيًا في مختلف وسائل الإعلام، والحرص على صدق التعامل مع المواطن خاصة في القنوات و البرامج الرسمية، لأن ذلك من شأنه مد جسر الثقة. والانتقال مثلا من الاستغلال الظرفي للفرص والمناسبات إلى الاستثمار الاستراتيجي لها لغرس أو تأكيد أولوية قيم المواطنة لدى الشباب، كالمناسبات الدينية والوطنية والتاريخية، بل حتى النجاحات الرياضية، وقد رأينا كيف تم استغلال هذه الأخيرة لتمرير رسائل سياسية عديدة، وهذا أمر متوقع وطبيعي في ذاته، لكن مفعوله يتلاشى تماما بمجرد انتهاء الظرف العابر.

تكثيف وترشيد الاهتمام بالثقافة السياسي والقانوني والاقتصادي للمواطن، خاصة منهم الشباب، ليعي حقوقه وواجباته، فلا يمكن أن يكون الفرد مواطناً بأتم معنى الكلمة إذا لم يكن مثقفاً في المسائل ذات الصلة المباشرة، وعلى هذا الأساس فإن الأمية عامة والأمية السياسية والاقتصادية والقانونية خاصة هي عائق أمام تحقيق المواطنة أي ممارستها من طرف الشعب، ويرتبط بذلك نشر وتعميق الثقافة التاريخية الوطني، بما في ذلك تعريف الوطن للمواطن ولو من وجهة النظر السياحية، إذ لا يمكن أن نحب وطننا ونحن نجهل جمالياته و خصوصياته وروائعه وثوراته وعلمائه وأدبائه وفنانيه. كما يرتبط بذلك أيضاً ضرورة استثمار المخزون والمشارك التاريخي (الأمجاد والبطولات والجراحات والمآسي المشتركة) في الترويج للمواطنة في ظل الانعكاسات الخطيرة للعولمة.

وعلى ذكر العولمة وبعدها الثقافي والإعلامي بوجه خاص، فإن الوقت قد حان لنقل منهج باسستور إلى المجال الثقافي والتربوي، فالأفكار القاتلة الوافدة إلينا عبر وسائل الإعلام والإنتاج الثقافي العابر للحدود الجغرافية تشكل تهديداً حقيقياً وليس وهمياً كما يعتقد البعض لأصالة وفعالية مشاريعنا التربوية، خاصة حينما تتفاعل مع الأفكار الميتة التي تنتمي إلى رواسب الماضي المنتمي لمجتمعنا. إن حماية المنجزات لا ينبغي أن تقتصر على الأبعاد المادية فقط فالأخطار الأكثر فتكاً بالمجتمعات هي من طبيعة غير مادية، خاصة ونحن ننتمي إلى مجتمع الأولوية فيه ينبغي أن تولى لحل مشكلات الإنسان وليس لحل مشكلات المادة. ونقصد هنا حماية عالم أفكار وقيم المجتمع الذي ينبغي أن يحاط بأعلى مستوى من اليقظة الثقافية، دون أن يعني ذلك أبداً الانغلاق أو التعصب للذات أو التعالي على الغير، فالمسألة ترتبط بتحديد مفاهيم فقط حينما تكون النوايا صادقة.

الخاتمة:

في الختام نجد أنفسنا وقد ضمنا المقال أبرز ما أردنا قوله في مسألة التنشئة الاجتماعية على المواطنة في المجتمع الجزائري، وهي أفكار تحتاج بالضرورة إلى تقييم وتعميق مستمر، نظراً لشدة التعقيد الذي تتسم به المسائل التربوية في المجتمع الإنساني المعاصر، خاصة بسبب التأثير المتزايد للبعد العالمي وتسارع التغيرات التي صارت معها بتعبير عالم الاجتماع عبد الغني مغربي مهمة التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل القريب شبه مستحيلة بعد أن كانت في السابق صعبة لكن ممكنة، فكأننا بتعبيره نجتاز نفقا مظلماً ولا يملك أي منا شمعة تنير لنا الدرب شيئاً ما.

ولا نجد ما نضيفه في هذه الخاتمة إلا التنبيه إلى أهمية بناء مفهوم إجرائي للمواطنة وتحويله إلى مقياس، فنحن لم نعثر في حدود بحثنا على مقياس للمواطنة وإن كنا نعتقد باحتمال كبير لوجوده نظراً لأهمية الظاهرة والتطور الذي يتسم به مجال القياس والتكميم في العلوم الاجتماعية المعاصرة، وذلك لتوظيفه في دراسات علمية ميدانية الهدف منها هو قياس مستوى المواطنة لدى الفرد الجزائري ومقارنة مستوى هذه المواطنة طبعا ببعديها

(الواجب والحق) ومقارنتها زمنيا وجغرافيا حسب المتغيرات السوسولوجية الثقيلة، هذا العمل سيكون مهما جدا بحيث يسمح لنا بالتعرف على حال وتغيرات تصورات وممارسات المواطنة في المجتمع، والتحليل العملي لتفسير الملاحظات، والتمكن من التنبؤ بالتغيرات المستقبلية والتحكم نسبيا في سبيل تحقيق مجتمع متحضر.

الهوامش

- 1- أنتوني غدنز : علم الاجتماع ، ترجمة و تقديم فايز الصياغ ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ، ط 1 ، 2005 ، ص 764 .
- 2- مصلح الصالح : الشامل - قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعي ، دار عالم الكتب ، المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، 1999 ، ص 88 .
- 3- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، معجم مصطلحات حقوق الإنسان ، دار كتب عربية ، مصر ، 2006 ، ص 453 .
- 4) - Claude Kannas (sous la direction de) : Dictionnaire Encyclopédique LAROUSSE, Edition Larousse- Bordas, 1999, p 319
- 5- محمد عبد الرحمن و آخرون : المعجم الشامل لترجمة مصطلحات علم الاجتماع و علم النفس الاجتماعي، الاسكندرية ، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر ، ط 1 ، 2013 ، ص 81 ، 82 .
- 6- فيليب كابان و جان فرانسوا دورتيه : علم الاجتماع - من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية ، ترجمة د إياس حسن ، دار الفرقد ، سوريا ، ط 1 ، 2010 ، ص 366 .
- 7- قدم المفكر مالك بن نبي رؤية دقيقة و كلية لمفهوم التنشئة الاجتماعية، جديرة بالاهتمام خاصة بالنسبة لعلماء الاجتماع الثقافي و التربوي ، أنظر مثلا من بين مؤلفاته: ميلاد مجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، الجزائر ، ص 31 ، ص من 65 إلى 71 ، و ص 77 ، 78 . و مشكلة الثقافة ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، سورية ، ط 4 ، 1984 ، ص 50 ، 55 ، و ص من 161 إلى 170 . و شروط النهضة ، ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شاهين، دار الفكر ، الجزائر ، ط 4 ، 1987 ، ص 92 ، 93 .
- 8- جورج كلارك ، "كلمة العدد" ، المجلة الالكترونية يواس إيه (USA) ، وزارة الخارجية الامريكية ، مكتب برامج الاعلام الخارجي فبرابر 2006 ، عدد خاص بعنوان "تحديات العولمة" ، ص 1 .
- 9- نفس المرجع السابق ، ص 4 .
- 10- هانس بيتر مارتين ، هارولد شومان : فيخ العولمة ، ترجمة د عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم أ د رمزي زكي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1998 ، ص 12 .
- 11- جورج كلارك ، مرجع سابق ، ص 4 .
- 12- محمد عابد الجابري : قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت ، 1997 ، ص من 150 ، 154 .
- 13- هانس بيتر مارتين ، هارولد شومان ، مرجع سابق ، ص 12 .
- 14- أنظر : محمد السويدي ، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مصطلحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط1 ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1991م. وكذلك : تومسون ميخائيل ، إليس ريتشارد ، فيلدافسكي أرون : نظرية الثقافة ، ترجمة علي سيد الصاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، 1997 .
- 15- أنظر المقال الشيق ل د وائل فاضل علي : "العولمة و التنشئة الاجتماعية"، على شبكة الانترنت ، <http://www.alnoor.se> ، تمت مطالعته يوم 11 / 02 / 2010 .
- 16) - voir : jean Baudrillard : la société de consommation, Edition Gallimard , 1970
- 17- هانس بيتر مارتين ، هارولد شومان ، مرجع سابق ، ص 16 .

- (18)- نفس المرجع السابق ، ص 14 ، 15 .
- (19)- نفس المرجع السابق ، ص 16 و 17 .
- (20)- فؤاد زكريا: "وهم الأصالة والمعاصرة " ، مجلة العربي ، العدد 316 ، 1985 ،
- 21)- François Galichet: « **L'éducation à la citoyenneté dans les programmes d'enseignement français** » , Colloque international salésien de Lyon (20-24 août 2005 (PDF en ligne) , p 1 , consulté le 24 juin 2014. URL <http://philogalichet.fr/ouvrages-et-articles-de-francois-galichet>,
- 22)- Dominique Breillat : « **la formation des citoyens** » , vidéo conférence inaugurale de l'école de la citoyenneté, <http://www.dailymotion.com> , consulté le 02 juin 2014 .
- 23)- voir : François Galichet : **L'éducation à la citoyenneté**, Edition anthropos, 1998.
- (24)- مالك بن نبي : القضايا الكبرى ، مرجع سابق ، ص 74 .
- (25)- نفس المرجع السابق ، ص 81 .
- (26)- مالك بن نبي : بين الرشاد والتهيه ، دار الفكر ، الجزائر ، ، ص 77 ، 78 .
- (27)- مالك بن نبي : القضايا الكبرى ، مرجع سابق ، ص من 83 ، 91 .
- (28)- هذه هي الخلاصات التي استنتجها (مالك بن نبي) من مقارنة جد ذكية ، عقدها تعقيبا على موقف كل من الجاليتين اليهودية والجزائرية المتواجدين بفرنسا آنذاك ، تجاه قانون (نورمبرغ) الذي صدر بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثالثة ، والذي شكل تهديدا بالأمية لأطفال اليهود والمسلمين على السواء. لكن بينما اشتغل المسلم بالكلام والشكوى ، فإن اليهودي أعاد تنظيم وقته و تحول إلى معلم في البيت، أي خارج إطار ساعات عمله الرسمية . أنظر للتفصيل : مالك بن نبي : القضايا الكبرى ، مرجع سابق ، ص من 77 إلى 80 ، و كذا : مالك بن نبي : تأملات ، مرجع سابق ، ص 143 .
- (29)- مالك بن نبي : القضايا الكبرى ، مرجع سابق ، ص 80 .
- (30)- مالك بن نبي : فكرة الأفريقية الآسيوية ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، الجزائر ، ط 3 ، 1992 ، ص 146 .
- (31)- مالك بن نبي : القضايا الكبرى ، مرجع سابق ، ص 82 ، 83 .
- (32)- علي القرشي ، التغير الاجتماعي عند مالك بن نبي منظور تربوي ، الزهراء للإعلام العربي ، ط 1 ، 1989 ، ص 127 .
- (33)- سورة البلد ، من الآية 10 إلى الآية 14 .
- 34)- Dominique Breillat , op cit .
- (35) مالك بن نبي : القضايا الكبرى ، مرجع سابق ، ص 125 ، إلى 137 .
- (36) مالك بن نبي : مشكلة الثقافة ، مرجع سابق ، ص 90 ، 91 .
- (37) جدير بعلماء الاجتماع في بلادنا التعمق في ما طرحه المفكر العبقري مالك ابن نبي من أفكار و نماذج تحليلية حول هذه المسألة الجد حساسة اليوم ، و للإفادة فقد وردت أبرز تحليلاته ضمن كتبه التالية : كتاب شروط النهضة (خاصة مبحث مشكلة التكيف) ، كتاب وجهة العالم الإسلامي (خاصة فصل النهضة) ، كتاب مشكلة الثقافة (خاصة فصل تعايش الثقافات) ، و كتاب مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي (خاصة فصل الأفكار الميتة و الأفكار المميته) .
- (38) أنا شخصيا لم أدرك الأبعاد و الانعكاسات الاقتصادية الحاسمة لهذه المعادلة النفسية إلا بعد أن اطلعت على كتاب مالك بن نبي : المسلم في عالم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص من 88 إلى 91 ، و كذلك كتابه : فكرة الأفريقية الآسيوية ، مرجع سابق ، ص 114 ، 115 .
- (39) علي القرشي ، مرجع سابق ، ص 238 .

(40) Emile Durkheim : **Education et Sociologie** , Edition Elborhane ,Alger ,1991 ,
p 26 .

قائمة المراجع :

- (1)- ابن نبي مالك : **ميلاد مجتمع - شبكة العلاقات الاجتماعية** ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، الجزائر .
- (2)- ابن نبي مالك: **مشكلة الثقافة** ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، سورية ، ط 4 ، 1984 .
- (3)- ابن نبي مالك : **شروط النهضة** ، ترجمة عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، الجزائر ، ط 4 ، 1987 .
- (4)- ابن نبي مالك : **المسلم في عالم الاقتصاد** ، دار الفكر ، الجزائر ، 1986 .
- (5)- ابن نبي مالك : **فكرة الأفريقية الآسيوية** ، ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، الجزائر ، ط 3 ، 1992
- (6)- ابن نبي مالك : **بين الرشاد والتهيه** ، دار الفكر ، الجزائر ، 1986 .
- (7)- الجابري محمد عابد: **قضايا في الفكر المعاصر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 1997 ، ص من 150 ، 154 .
- (8)- القرشي علي : **التغير الاجتماعي عند مالك بن نبي منظور تربوي** ، الزهراء للإعلام العربي ، ط 1 ، 1989 .
- (9)- السويدي محمد : **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي و مصطلحاته** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ط 1 ، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1991 .
- (10)- تومسون ميخائيل ، ريتشارد ليس ، فيلدافسكي أرون : **نظرية الثقافة** ، ترجمة علي سيد الصاوي ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1997 .
- (11)- مارتين هانس بيتر ، شومان هارولد : **فخ العولمة** ، ترجمة د عدنان عباس علي ،مراجعة و تقديم أ د رمزي زكي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ، الكويت ، 1998 .
- (12)- كابان فيليب و دورتيه جان فرانسوا: **علم الاجتماع - من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية** ، ترجمة د إياس حسن ، دار الفرقد ، سوريا ، ط 1 ، 2010 .
- (13)- هانس بيتر مارتين ، هارولد شومان : **فخ العولمة** ، ترجمة د عدنان عباس علي ،مراجعة و تقديم أ د رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب ، الكويت ، 1998 .
- (14)- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح : **معجم مصطلحات حقوق الانسان** ، دار كتب عربية، مصر ، 2006 .
- (15)-الصالح مصلح : **الشامل - قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية ، ط 1 ، 1999 .

- (16)- بودي زكي بن عبد العزيز و القرشي أمير بن ابراهيم: "مستوى الثقافة القانونية لدى طلبة جامعة الملك فيصل" ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الانسانية والادارية) ، المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني ، 2011 ، [الاقتباسات الموظفة نقلها صاحب المقال عن كتاب محيي محمد سعد : أسس الثقافة القانونية و أهميتها للإنسان في عصر العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2008]
- (17)- زكريا فؤاد: "وهم الأصالة و المعاصرة " ، مجلة العربي ، العدد 316 ، 1985 .
- (18)- كلارك جورج ، "كلمة العدد" ، المجلة الالكترونية يواس إيه (USA) ، وزارة الخارجية الامريكية ، مكتب برامج الاعلام الخارجي فبراير 2006 ، عدد خاص بعنوان "تحديات العولمة" .
- (19)- وائل فاضل علي : "العولمة و التنشئة الاجتماعية" ، على شبكة الانترنت ، <http://www.alnoor.se> ، تمت مطالعته يوم 11 فيفري 2010 .
- 20)- Baudrillard jean : La société de consommation, Edition Gallimard , 1970
- 21)- Durkheim Emile: Education et Sociologie , Edition Elborhane ,Alger ,1991
- 22)- Galichet François : L'éducation à la citoyenneté, Edition anthropos, 1998.
- 23)- Kannas Claude (sous la direction de): Dictionnaire Encyclopédique LAROUSSE, Edition Larousse- Bordas, 1999.
- 24)- Schnapper Dominique, « **Citoyenneté** », Encyclopædia Universalis [en ligne], URL : <http://www.universalis.fr> . consulté le 30 juin 2014.
- 25)- Galichet François : « **L'éducation à la citoyenneté dans les programmes d'enseignement français** » , Colloque international salésien de Lyon (20-24 août 2005 (PDF en ligne) , URL <http://philogalichet.fr> . consulté le 24 juin 2014.
- 26)- Dominique Breillat : « **la formation des citoyens** » , vidéo conférence inaugurale de l'école de la citoyenneté, URL : <http://www.dailymotion.com> . consulté le 02 juin 2014 .